



Distr.  
GENERAL  
A/31/337  
23 November 1976  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون  
البند ٤٥ من جدول الأعمال

الدراسة الاستعراضية الشاملة لكامل مسألة عمليات صيانة السلم  
من جميع نواحي هذه العمليات

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم

المقرر : السيد سعد أحمد الفرارجي (مصر)

١ - في الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، بعد أن ناقشت الجمعية تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم ، اتخذت القرار ٣٤٥٧ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، وفيما يلي نصه :

" ان الجمعية العامة ،

" ان تشير الى قراراتها ٢٠٠٦ (د - ١٩) المؤرخ في ١٨ شباط / فبراير ١٩٦٥ ، و ٢٠٥٣ (د - ٢٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٥ ، و ٢٢٤٩ (د - ١٥) المؤرخ في ٢٣ أيار / مايو ١٩٦٧ ، و ٢٣٠٨ (د - ٢٢) المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧ ، و ٢٤٥١ (د - ٢٣) المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٨ ، و ٢٦٧٠ (د - ٢٥) المؤرخ في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ ، و ٢٨٣٥ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ ، و ٢٩٦٥ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ ، و ٣٠٩١ (د - ٢٨) المؤرخ في ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٢٣٩ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ،

" وقد تلقت ودرست تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم (١) والتقرير المقدم الى اللجنة الخاصة من فريقها العامل (٢) ،

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، المرفقات ، البند ١٥ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/10366 .

(٢) المرجع نفسه ، المرفق .

"وان تدرك أن ثمة حاجة لوضع مبادئ توجيهية متفق عليها تنظم ما تضره باللع به الأمم المتحدة من عمليات صيانة السلم وتعزز قدرة الأمم المتحدة على تلبية احتياجات صيانة السلم مستقبلا على نحو فعال واقتصادي ،

"وان تلاحظ بأسف أنه لم يتسن احراز تقدم جوهري نحو اتمام وضع مبادئ توجيهية متفق عليها للاضطلاع بعمليات صيانة السلم ،

" ١ - تحيط علما بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم ، وبخاصة الفقرتين ٦ و ٧ من ذلك التقرير ؛

" ٢ - وترجو من اللجنة الخاصة وفريقها العامل تجديد جهودهما بغية اتمام وضع مبادئ توجيهية متفق عليها للاضطلاع بعمليات صيانة السلم وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، لعرضها على الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ؛

" ٣ - وتناشد أعضاء اللجنة الخاصة أن يظهروا ميلا أكبر الى التلاقي مع وجهات النظر الأخرى في السعي الى الوصول ، في موعد قريب ، الى اتفاق على اتمام وضع هذه المبادئ التوجيهية وفقا للميثاق ؛

" ٤ - وترجو من اللجنة الخاصة توجيه اهتمامها أيضا الى النظر في مسائل محددة تتصل بالتنفيذ العملي لعمليات صيانة السلم ؛

" ٥ - وترجو من اللجنة الخاصة تقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين .

٢ - وبعد اتخاذ قرار الجمعية العامة ٣٤٥٧ (د - ٣٠) عقدت اللجنة الخاصة اجتماعين ( ٤ آذار/مارس و ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ ) ، وعقد الفريق العامل المنبثق عن اللجنة الخاصة ١٢ اجتماعا ( ١٢ أيار/مايو و ٦ و ٧ و ٨ و ١١ و ١٢ و ١٥ و ٢١ و ٢٩ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٦ ) .

٣ - وفي الجلسة ٦٧ للجنة الخاصة ، المعقودة في ٤ آذار/مارس ١٩٧٦ ، انضمت اللجنة ، وقد أحاطت علما بالفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٤٥٧ (د - ٣٠) ( انظر الفقرة ١ أعلاه ) على تفويض فريقها العامل تجديد الجهود الرامية الى اتمام وضع مبادئ توجيهية متفق عليها للاضطلاع بعمليات صيانة السلم وفقا لميثاق الأمم المتحدة وتكريس انتباهه أيضا للنظر في مسائل محددة تتصل بالتنفيذ العملي لهذه العمليات ، لكي تتمكن اللجنة الخاصة من تقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين .

٤ - وفي الجلسة نفسها جددت اللجنة الخاصة انتخاب أعضاء مكتبها لفترة جديدة مدتها عام واحد .

٥ - وفي الجلسة ٦٨ المنعقدة في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر كان معروضا على اللجنة الخاصة التقرير العاشر للفريق العامل ( A/AC.121/L.27 و Corr.1 ) ، وهو التقرير المرفق بالتقرير الحالي للجنة . وقد نظرت اللجنة في التقرير وأحاطت به علما .

٦ - وتلاحظ اللجنة الخاصة بارتياح أن فريقها العامل قد استطاع إدخال مزيد من التنقيح على الصيغ الموضوعة لمشاريع مواد المبادئ التوجيهية المتفق عليها لعمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم التي وردت في تذييل التقرير الثامن للفريق العامل . ويسر اللجنة الخاصة أن تذكر أنه قد تم وضع صيغ جديدة تمثل قدرا من الاتفاق فيما يتعلق بنصوص العنوان والمقدمة والمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ ، باستثناء الفقرة ١ من المادة ١ حيث لم يمكن التوصل الى مثل هذا القدر من الاتفاق . وترد نصوص هذه المشاريع الجديدة ، ومعها مشاريع المواد من ٥ الى ٣ التي جاءت في تذييل التقرير الثامن للفريق العامل ، في وثيقة العمل رقم ٣ من وثائق الفريق العامل ، التي ترد بدورها في التذييل ( ١ ) للتقرير العاشر للفريق العامل . وتشاطر اللجنة الخاصة فريقها العامل اعتقاده أنه بالرغم من العمل الكبير الذي لا يزال ينتظر الانجاز فان وثيقة العمل رقم ٣ تمثل تقدما نحو اتمام وضع مبادئ توجيهية متفق عليها لتنفيذ عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم على نحو ما طلب في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٤٥٧ ( د - ٣٠ ) .

٧ - واللجنة الخاصة تقبل بتحفظات الفريق العامل الواردة في الفقرة ٦ من تقريره العاشر .

٨ - وبالرغم من التقدم المحرز في هذه السنة فان اللجنة الخاصة تأسف لعدم تمكنها حتى الآن من الوفاء بمهمة التوصل الى مبادئ توجيهية متفق عليها لعمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم ، وفي هذا الصدد تود اللجنة الخاصة أن تكرر ما جاء في تقريرها الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين ( ٣ ) من أن مهمة التوصل الى مبادئ توجيهية متفق عليها انما هي مهمة صعبة لأن القضايا التي ينطوي عليها هذا العمل هي قضايا أساسية في طبيعتها ، ويحتاج الأمر الى مزيد من الوقت والاستعداد لتلاقي وجهات النظر من أجل التغلب على الصعوبات الراهنة .

٨ - واذا قررت الجمعية العامة تجديد ولاية اللجنة الخاصة من أجل وضع مبادئ توجيهية لعمليات صيانة السلم ، فان اللجنة الخاصة تعتقد بأن عليها كذلك أن تدرس اهتمامها للنظر في مسائل محددة تتصل بالتنفيذ العملي لعمليات صيانة السلم .

## المرفق

### التقرير العاشر للفريق العامل\*

المقرر : السيد سعد أحمد الفرارجي (مصر)

- ١ - وافقت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم ، في جلستها ٦٧ المنعقدة في ٤ آذار/مارس ١٩٧٦ ، على تفويض فريقها العامل ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٤٥٧ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، تجديد الجهود الرامية الى اتمام وضع مبادئ توجيهية متفق عليها للاضطلاع بعمليات صيانة السلم وفقا لميثاق الأمم المتحدة وتكريس انتباهه أيضا للنظر في مسائل محدودة متعلقة بالتنفيذ العملي لهذه العمليات ، لكي تتمكن اللجنة الخاصة من تقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين .
- ٢ - وبعد اجتماع اللجنة الخاصة هذا ، اجتمع الفريق العامل في ١٢ أيار/مايو ١٩٧٦ للبت في النواحي الاجرائية من أعماله في عام ١٩٧٦ ، واتخذ موقرا بأن يعقد في هذه السنة دورة موضوعية واحدة في الأسبوع الأول من شهر أيلول/سبتمبر ، بدلا من الاجتماع بصفة مستمرة بمعدل اجتماع كل أسبوع كما كان يفعل في السنوات السابقة . وبعد ذلك اتفق أعضاء الفريق العامل فيما بينهم على تغيير موعد هذه الدورة ليكون في الفترة من ٦ الى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ .
- ٣ - وفي الجلسة نفسها المنعقدة في ١٢ أيار/مايو ، قرر الفريق العامل ، أثناء مناقشته لبرنامج عمله ، أن يدعو أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم ممن ليسوا أعضاء في فريقها العامل ، وكذلك الدول التي أسهمت أو لا تزال تسهم بأفراد في عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم الى أن يقدموا للفريق العامل أية آراء أو مقترحات قد يتراءى لهم أن يطرحوها فيما يتعلق بالمسائل التي نظر فيها الفريق العامل طبقا لاختصاصاته التي نص عليها قرار الجمعية العامة ٣٤٥٧ (د - ٣٠) .
- ٤ - وعقد الفريق العامل ، في أثناء دورته الموضوعية المعقودة في أيام ٦ الى ١٢ و ١٥ و ٢١ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ، الى تركيز جهوده على وضع مبادئ توجيهية متفق عليها للاضطلاع بعمليات صيانة السلم وفقا لميثاق الأمم المتحدة ؛ واستخدم ، كأساس لمناقشاته ، وثيقتي العمل رقم ١ ورقم ٢ من وثائق الفريق العامل ، وهما تردان في تذييل التقريرين السابع والثامن من تقارير الفريق العامل (١) . كما نظر الفريق العامل في عدد من الاقتراحات المحددة التي طرحت أثناء المناقشة بغرض التوصل الى اتفاق بشأن مبادئ توجيهية لعمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم .

\* سبق إصداره تحت الرقم A/AC.121/L.27 .

( أ ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، المرفقات ، البند ٤ من جدول الأعمال ، الوثيقة 9236/؛ والمرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، المرفقات ، البند ٣٩ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/9827 .

.. / ..

٥ — ونتيجة لذلك ، تمكن الفريق العامل من ادخال مزيد من التنقيح على الصيغ الموضوعة لمشاريع مواد المبادئ التوجيهية المتفق عليها لعمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم ، التي وردت في تذييل التقرير الثامن للفريق العامل . ويسر الفريق العامل أن يذكر أنه قد تم وضع صيغ جديدة تمثل قدرا من الاتفاق فيما يتعلق بنصوص العنوان والمقدمة والمواد (٢ و٣ و٤) ، باستثناء الفقرة ١ من المادة ١ حيث لم يمكن التوصل الى مثل هذا القدر من الاتفاق . وترد نصوص هذه المشاريع الجديدة ، ومعها مشاريع المواد من ٥ الى ٣ التي جاءت في تذييل التقرير الثامن للفريق العامل ، في وثيقة العمل رقم ٣ من وثائق الفريق العامل ، التي ترد بدورها في التذييل الأول للتقرير الحالي . ويعتقد الفريق العامل أنه بالرغم مما لا يزال أمامه من عمل كبير ، فإن وثيقة العمل رقم ٣ تمثل تقدما نحو اتمام وضع مبادئ توجيهية متفق عليها لتنفيذ عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم على نحو ما طلب في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٤٥٧ (د - ٣٠) .

٦ — ويود الفريق العامل ، وهو يقدم نصوص مشاريع الصيغ هذه الى اللجنة الخاصة ، أن يؤكد على أن هذه النصوص تمثل مجموعة من المشاريع الاختبارية الأولية ، وهي ليست بالضرورة جامعة مانعة ، بل هي قابلة لمزيد من البحث في الفريق العامل ، وأنه لا ينبغي الاشارة الى أية أحكام في هذه النصوص على أنها أحكام متفق عليها . وفيما يتعلق بمشروع المادة ١ ، يكرر الفريق العامل الموقف التالي الذي ورد في الفقرة ٣ من التقرير السابع من تقارير الفريق العامل ، وفي الفقرة ٥ من التقرير الثامن من تقارير الفريق .

”توصل الفريق العامل الى اتفاق ، من حيث المبدأ ، على ادراج ١٢ بندا في قائمة المسؤوليات التي سيمارسها مجلس الأمن مباشرة في انشاء عمليات صيانة السلم وتوجيهها ومراقبتها بصورة فورية ، على أن يكون مفهوما أن هذه البنود هي عناوين مسائل ذات مضمون سيناقشه الفريق العامل باستفاضة بعد أن يختتم النظر في الوثيقة A/AC.121/L.18 . وبعد وضع قائمة بمسؤوليات كل من هيئات الأمم المتحدة الأخرى المختصة فيما يتعلق بعمليات صيانة السلم ” .

” . . . واتخذ الفريق العامل منطلقا له في هذه المداولات أحكام المواد الاثنتي عشرة التي قدمها رئيس اللجنة الخاصة حول هذا الموضوع بعد أن أدمجت فيها القائمة الجزئية المتفق عليها للمسؤوليات التي سيضطلع بها مجلس الأمن مباشرة على النحو الوارد في تقرير اللجنة الخاصة المقدم عام ١٩٧٣ ” .

وفيما يتعلق بالفقرة ٨ من المادة ٤ ، كان من المفهوم أن اللجنة هي التي سوف تتخذ أى مقرر بشأن ما اذا كان ينبغي أن تكون التقارير شفوية أو تحريرية ، عامة أو محدودة ، وأنه قد تم القبول بالجملة الأخيرة في الفقرة ٢ من المادة ٤ على أساس الفهم بأنها تنطبق على الفقرتين الفرعيتين (ب) و(ج) معا .

٧ - وقرر الفريق العامل ، أثناء نظره في المسائل المحددة المتعلقة بالتنفيذ العملي لعمليات صيانة السلم ، تعميم الآراء والمقترحات التي وردت في أعقاب قرار الفريق العامل المتخذ في ١٢ أيار/ مايو ١٩٧٦ ، والتي يرد نصها في التذييل الثاني للتقرير الحالي ، على أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم ممن ليسوا أعضاء في الفريق العامل وعلى الدول التي أسهمت أو لا تزال تساهم بأفراد في عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم لبدء ملاحظاتهم عليها . ومما يلاحظ أن الردود التحريرية التي وردت والآراء الشفوية التي أبديت تضمنت اشارات الى امكانية ترتيب دورات تدريبية ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، عن المشاكل الخاصة التي تنشأ في عمليات صيانة السلم ، واعداد كتيبات ارشادية ، ووضع مبادئ توجيهية لإنشاء قوات احتياطية .

٨ - كما أذن الفريق العامل للأمانة ، في إطار ايلاء مزيد من البحث لمسائل محددة تتعلق بالتنفيذ العملي لعمليات صيانة السلم ، أن تقوم بإضافة كل ما هو حديث الى ملف العمل رقم ١ المؤرخ في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٦٩ المعنون " مواد اعلامية بشأن مراقبي الأمم المتحدة العسكريين المعينين أو المأذونين من قبل مجلس الأمن لأغراض المراقبة عملاً بقرارات مجلس الأمن " .

٩ - وقد عقدت اجتماعات الفريق العامل برئاسة رئيس اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم ونواب الرئيس الأربعة عاملين بالتناوب . كما حضر الاجتماعات ممثلو بعض أعضاء اللجنة الخاصة ممن ليسوا أعضاء في الفريق العامل وكذلك ممثلون من الدول الأعضاء التي قدمت آراءها أو مقترحاتها بشأن هذه المسائل بموجب قرار الجمعية العامة ٣٤٥٧ ( د - ٣٠ ) ، وقد اشتركوا مع الفريق العامل في النظر في المسائل التي حددتها قرار الجمعية العامة ٣٤٥٧ ( د - ٣٠ ) .

## التذييل الأول

### وشيقة العمل رقم ٣ من وثائق الفريق العامل التابع للجنة الخامسة المعنية بعمليات صيانة السلم

مشاريع صيغ لمواد المبادئ التوجيهية المتفق عليها  
لعمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم

#### العنوان

مشاريع مواد مبادئ توجيهية لعمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم التي ستنفذ في المستقبل  
تحت سلطة مجلس الأمن ووفقا لميثاق الأمم المتحدة .

\* \* \*

#### المقدمة

ان الغاية من مشروع المبادئ التوجيهية الحالي هي أن تضمن ، بقبول المبادئ وقرار  
الوسائل ، استخدام عمليات صيانة السلم بما فيه المصلحة المشتركة للأمم المتحدة .

\* \* \*

#### المادة ١

- ١ — لمجلس الأمن سلطة انشاء وتوجيه ومراقبة عمليات صيانة السلم . [
- ٢ — المسؤوليات التي يمارسها مجلس الأمن مباشرة في هذا الصدد هي كما يلي :
- ١ — الاذن ؛
- ٢ — تحديد الغرض والولاية ؛
- ٣ — نون المشورة والمساعدة الذي يتطلبه المجلس ؛
- ٤ — المدة وما يتصل بها من مسائل ؛
- ٥ — الترتيبات المالية ؛
- ٦ — الحجم (المقدار) ؛
- ٧ — الاذن بتعيين نواب القواد ؛
- ٨ — التوجيه النهائي والرقابة أثناء العملية ؛

- ٩ — التعديلات اللاحقة ؛
- ١٠ — الاتفاقات مع البلدان المساهمة ( الاتفاق النموذجي والتغييرات المدخلة عليه ) ؛
- ١١ — الاتفاقات مع البلد المضيف ( بما في ذلك الاتفاق النموذجي بشأن مركز القنصوات والتغييرات المدخلة عليه ) ؛
- ١٢ — اقرار قائمة أسماء القواد المحتملين .

### المادة ٢

يجوز لمجلس الأمن ، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، أن يقرر تفويض سلطته على نواح من عمليات صيانة السلم .

\* \* \*

### المادة ٣

في مسائل صيانة السلم ، تكون ممارسة كل السلطات وفقا لما يصدر عن مجلس الأمن من مقررات بشأنها .

\* \* \*

### المادة ٤

١ — لمجلس الأمن أن يقرر ، في الوقت الذي ينشئ فيه عملية من عمليات صيانة السلم ، انشاء لجنة بموجب المادة ٢٩ من الميثاق ، لتساعد المجلس في أداء وظائفه . وتكون اللجنة مسؤولة مباشرة أمام مجلس الأمن .

٢ — تتألف اللجنة من :

- ( أ ) ممثلي الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ؛
- ( ب ) ممثلي خمسة أعضاء غير دائمين يعينهم مجلس الأمن ، متبعا في ذلك نظاما مناسباً للتناوب ؛
- ( ج ) ممثلي ما لا يزيد عن خمس دول يعينها مجلس الأمن من بين الدول التي تقدم الكتائب العسكرية أو الأفراد العسكريين ، وذلك باتباع نظام مناسب للتناوب أيضا .

ويكون التوازن الجغرافي العادل أحد المبادئ التوجيهية في تشكيل اللجنة .

٣ — كقاعدة عامة ، ومالم تقرر اللجنة خلاف ذلك ، يجوز لممثلي البلدان التي تجري فيها عمليات صيانة السلم أن يحضروا اجتماعات اللجنة ويشاركوا في مناقشاتها .

- ٤ — يجوز دعوة ممثلي البلدان التي تتبنى بقدر كبير من المساعدات المالية وغيرها من المساعدات المادية مثل المرافق والخدمات والمعدات ، إلى حضور اجتماعات اللجنة والاشتراك في مناقشاتها .
- ٥ — يعرض الأمين العام أو ممثله اجتماعات اللجنة .
- ٦ — تعقد اللجنة اجتماعاتها على فترات حسيما تقتضي أعمالها . ويجوز لها أيضا أن تنعقد في أي وقت بناء على طلب أي من أعضائها ، أو الأمين العام ، أو ممثل أي بلد تقوم فيه عملية لصيانة السلم .
- ٧ — تقدم اللجنة تقارير إلى مجلس الأمن بناء على طلبه . وللجنة ، علاوة على ذلك ، أن تضع تقارير خاصة تتضمن توصياتها ، ان وجدت ، عن مسائل تتعلق بعملية صيانة السلم وتتطلب أن يبت فيها المجلس أو يوليها اهتماما .
- ٨ — تتخذ مقررات اللجنة بشأن المسائل الاجرائية بتصويت أغلبية أعضاء اللجنة بالايجاب ولا يجري تصويت بالنسبة الى المسائل الأخرى ؛ وفي حالة عدم وجود اجماع ، تورد الآراء المبداءة في اللجنة في التقارير المقدمة الى مجلس الأمن .

\* \* \*

#### المادة ٥

لمجلس الأمن أن يفوض مسؤولياته للجنة الأركان العسكرية المشكلة وفقا للمادة ٤٧ من ميثاق الأمم المتحدة ، أو أن يلتمس منها المشورة والمساعدة . وللجنة أن تدعو أي أعضاء من أعضاء الأمم المتحدة ، وبخاصة أي أعضاء من أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين ، أو أي دول من الدول التي تقدم كتائب عسكرية أو تسهيلات - والأمين العام أو ممثله المفوض - للمشاركة في أعمالها ، حينما تكون مشاركتهم ضرورية لاضطلاعها بمسؤولياتها على نحو تحقق فيه الكفاءة .

\* \* \*

#### المادة ٦

١ — يكون الأمين العام ، تحت سلطة مجلس الأمن ، هو القائد الأعلى لعمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم :

( أ ) وتحال كل المسائل التي قد تؤثر في طبيعة قوة صيانة السلم أو استمرار عملها بصورة فعالة الى المجلس ليبت فيها ؛

( ب ) وللأمين العام ، بموجب المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة ، أن يقدم توصيات الى مجلس الأمن بشأن عمليات صيانة السلم ؛

(ج) ويكون الأمين العام مسؤولاً عن تنفيذ الولاية المصادرة من مجلس الأمن وعمل  
الاتصالات بين الأمم المتحدة والقائد .

\* \* \*

٢ — للأمين العام أن يؤدي المهام التي يوكلها اليه مجلس الأمن . وفي هذه الحالات ،  
يستخدم الأمين العام كل وسيلة متاحة له لتنفيذ قرارات مجلس الأمن أو غيرها من أشكال التفويض  
الصادرة عن المجلس ، متلقياً الارشاد من هيئة فرعية تابعة لمجلس الأمن .

\* \* \*

٣ — يوجه الأمين العام عمليات صيانة السلم بمقتضى السلطات المخولة اليه بموجب المصادرة  
١ [ لأغراض هذا الاقتراح يكون نص المادة ١ هو النص الوارد في الاقتراح ٢ من المقدمة  
وهو: " تكون عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم تحت قيادة الأمم المتحدة المسندة إلى  
الأمين العام بتفويض من مجلس الأمن " . ]

\* \* \*

#### المادة ٧

١ — لمجلس الأمن أن يطلب من الأمين العام تقديم تقارير وأن يدر إليه تعليمات بالقدر  
وبالتفصيل اللذين يقرهما المجلس نفسه .

\* \* \*

٢ — لمجلس الأمن أن يطلب تقارير من الأمين العام ومن أية هيئة فرعية تنشأ لهذه الغاية ،  
وأن يدر اليهما التعليمات ويتلقى منهما التوصيات .

\* \* \*

٣ — يتلقى مجلس الأمن ، وله أن يطلب ، تقارير من الأمين العام ، اذا كان مفوضاً بالسلطة  
اللازمة ، وكذلك من أية هيئة فرعية قد تنشأ لهذه الغاية ، ويصدر اليهما التعليمات .

\* \* \*

#### المادة ٨

١ — يخول القائد الذي يعينه مجلس الأمن السلطة اللازمة على كل عناصر العملية ضمن شروط  
الولاية والتوجيهات المحددة المصادرة له . وفي المسائل ذات الأهمية الكبرى يسترشد بهيئة  
فرعية تابعة للمجلس .

\* \* \*

٢ — يمارس القيادة في الميدان قائد للقوة يعينه الأمين العام [بعد الحصول على موافقة جماعية من] [بموافقة] [بعد موافقة] مجلس الأمن . ويكون القائد مسؤولاً أمام الأمين العام .

\* \* \*

#### المادة ٩

١ — يجب أن تستوفي قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم ثلاثة شروط جوهرية : الأول ، أن تكون حائزة ، على الدوام ، على ثقة مجلس الأمن وتأييده الكاملين . الثاني ، أن تعمل هذه القوات بالتعاون الكامل مع الأطراف المعنيين . الثالث ، أن تؤدي هذه القوات مهمتها كوحدات عسكرية متكاملة ذات كفاءة .

\* \* \*

٢ — يجب أن تستوفي عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم عدة شروط جوهرية . فعليهـا أن تكون حائزة ، على الدوام ، على ثقة مجلس الأمن وتأييده الكاملين . ولابد ، لذلك ، من الحصول ، على أساس مستمر ، على تأكيدات مجددة بأن العملية تسير طبقاً للولاية ووفقاً لاتفاق الآراء السياسي العام في المجلس على أغراض العملية . ومن أجل ضمان الدعم الواسع المستمر للعملية ، من المهم أن تستند إلى ذلك المبدأ المقبول ، وهو مبدأ التمثيل الجغرافي العادل . ويجب أن تقوم هذه العمليات بمهمتها بوصفها وحدات عسكرية متكاملة ذات كفاءة . ولهذا الغرض ، لابد من ضمان حرية الحركة لكل وحدة بصرف النظر عن جنسيتها . ويجب أن تسير هذه العمليات بالتعاون الكامل مع الأطراف المعنيين .

\* \* \*

٣ — تقوم قوات الأمم المتحدة بمهمتها كوحدات عسكرية متكاملة ذات كفاءة ، وتعمل بالتعاون الكامل مع الأطراف المعنيين .

وعلى الأمين العام ، في العمل على ضمان تمتع عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم بتمتعاً مستمراً بثقة مجلس الأمن وتأييده الكاملين ، أن يعطي آراء أعضاء مجلس الأمن الدائمين ماتستحقه من وزن .

\* \* \*

#### المادة ١٠

١ — عند تشكيل قوة صيانة السلم ، على الأمين العام أن يبلغ مجلس الأمن بانتظام بنتائج جهودده بشأن تأمين التوزيع الجغرافي المتوازن في تلك القوة .

\* \* \*

٢ — تتألف قوات الأمم المتحدة من عدد من الكتائب يقدرها عدد سغاتار من البلدان بناءً على طلب الأمين العام. ويتم اختيار الكتائب بالتشاور مع مجلس الأمن ومع الأطراف المعنية، مع مراعاة المبدأ المقبول، وهو مبدأ التمثيل الجغرافي العادل، وضرورة ضمان أعلى مستويات الكفاءة والقدرة والنزاهة.

\* \* \*

٣ — يتقرر تشكيل عملية صيانة السلم، القائم على أساس التوزيع الجغرافي المتوازن، باتفاق أعضاء المجلس. ويجب أن يعاد النظر باستمرار في هذا التشكيل من أجل تحقيق توزيع جغرافي أفضل في العملية.

\* \* \*

#### المادة ١١

ان تكاليف عمليات صيانة السلم التي يأذن بها مجلس الأمن [وتدار وفقاً لاتفاق الآراء السياسي العام في مجلس الأمن] تعتبر من تكاليف المنظمة، يتحملها الأعضاء وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة [أو بأية وسيلة] [طرق تمويل] أخرى [يقررها] [يؤسسها] مجلس الأمن.

\* \* \*

#### المادة ١٢

١ — من أجل زيادة حالة استعداد مجلس الأمن لانشاء عمليات صيانة السلم بصورة عاجلة، يجب اجراء المفاوضات بأسرع وقت ممكن لعقد اتفاقات بين مجلس الأمن والدول التي يحتمل أن تساهم بالكتائب وذلك بموجب المادة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة. ويجوز أن تنص هذه الاتفاقات على أن يستخدم مجلس الأمن كتائب معينة في عملية معينة بالذات بموافقة حكومات هذه الكتائب.

\* \* \*

٢ — لضمان حالة الاستعداد لدى الأمم المتحدة لانشاء عمليات صيانة السلم بصورة عاجلة وفعالة تحت السلطة الشاملة لمجلس الأمن، يجوز أن تتعاون الدول الأعضاء مع الأمم المتحدة بشأن ترتيبات الاستعداد، بما في ذلك التدريب المناسب لأفراد مختارين من البلدان التي يحتمل أن تساهم في هذه العمليات.

\* \* \*

#### المادة ١٣

لضمان قيام العملية بمهامها بشكل فعال، يجب أن تتمتع قوات الأمم المتحدة بالمزايا والحمايات وفقاً للترتيبات القانونية الخاصة بمركز القوات التي يقررها الاتفاق الذي يعقد بين الأمم المتحدة والبلد المضيف.

التذييل الثاني

الآراء والمقترحات المقدمة من أعضاء اللجنة الخاصة المعنية  
بعمليات صيانة السلم والدول المساهمة بقوات في عمليات الأمم  
المتحدة لصيانة السلم ، بشأن المسائل التي نص عليها قرار  
الجمعية العامة ٣٤٥٧ (د - ٣٠)

الصفحات

|    |       |          |
|----|-------|----------|
| ١١ | ..... | إيطاليا  |
| ١٣ | ..... | الدانمرك |
| ١٥ | ..... | السويد   |
| ١٧ | ..... | فنلندا   |
| ١٩ | ..... | النمسا   |
| ٢٢ | ..... | اليونان  |

## إيطاليا

[الأصل : بالانكليزية ]

رسالة مؤرخة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٦ موجهة من الممثل الدائم لإيطاليا  
لدى الأمم المتحدة إلى رئيس اللجنة الخاصة وفريقها العامل

ان الحكومة الإيطالية مقتنعة ، كما هو معروف تماما ، بأن أحد الأهداف الأولى للمجتمع  
الدولي هو تمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بحماية السلم والأمن الدولي في ظل أفضل الظروف .  
وهذا ، كما أكد الأمين العام بنفسه ، هو أسعب وأدق دور يطلب إلى المنظمة العالمية  
أن تضطلع به . ولقد اشتركت إيطاليا بصورة فعالة ، على الرغم من أنها ليست عضوا في الفريق  
العامل ، في هذه الجهود — التي لم يتمخض عنها حتى الآن ، لسوء الحظ ، الا نتائج قليلة  
جدا — لتحديد ما يسمى " بالمبادئ التوجيهية " . وأثناء قيامنا بذلك ، كنا قد لاحظنا باهتمام  
بعض دلائل التقدم ، على قلتها ، التي يبدو أنها برزت من خلال مفاوضات عام ١٩٧٤ . ولسوء  
الحظ ، لم تتأكد هذه اليوادر المشجعة أثناء سير هذه العملية في السنة الماضية .

ونحن من جانبنا لانزال نعتقد أنه من أجل تذليل العقبة الخطيرة التي تشكلها الآراء  
المتضاربة بشأن ولاية الأمين العام ومجلس الأمن ، فان الطريقة المثلى لمعالجة هذه المشكلة هي  
الأخذ بنهج يتسم بالعملية والواقعية والمرونة في آن واحد . ونحن لانرى في هذه المرحلة  
طريقة افضل يمكن أن تمكن الفريق العامل من ايجاد حلول أو صياغات قادرة على التوفيق بين الآراء  
المتعارضة التي طرحت حتى الآن . وفيما يتعلق باختصاصات الهيئة الفرعية المحتملة التابعة  
لمجلس الأمن ( المشار إليها في المادة ٢٩ من الميثاق ) ، فان الحكومة الإيطالية مازالت مقتنعة  
بضرورة تفادي تعريف هذه الاختصاصات بصورة شديدة الالتزام أو الصرامة .

والواقع ان الهدف الأساسي في هذا الصدد هو ايجاد ظروف مناسبة تمكن الأمم المتحدة  
من التدخل على نحو فوري وفعال لاستعادة السلم حينما تنشأ ظروف تتهدده بالخطر . ولذلك  
فمن الضروري وضع اطار قانوني محدد تحديدا كافيا بحيث يوفّر لهيئات الأمم المتحدة القواعد  
القانونية المتعلقة بهذا الموضوع ، ويكون ، في الوقت نفسه ، مرنا بما يكفي لتمكين الهيئات نفسها  
من اختيار وتطبيق أنسب نوع من التدخل في حالات الطوارئ .

وفي حين أنه من العدل حقا الاقرار بأن عمليات صيانة السلم التي نفذت حتى الآن قد  
أثبتت فعاليتها بوجه خاص ، فان استحالة التنبؤ بنوع الحالات التي قد تواجهها الأمم المتحدة  
في المستقبل تتطلب — في رأينا — مجموعة أساسية من القواعد المتعلقة بالتدخل الذي سيتم ،  
مع الاستفادة التامة ليس فحسب بالخبرة السابقة ( التي يجب بكل تأكيد وضعها في الاعتبار ) بل  
أيضا بممارسة أكبر قدر ممكن من التقدير المسبق لما قد يحدث .

ونحن نعتقد ، في ضوء هذه الأهداف ، أن الفريق العامل يجب أن يعمل جاهدا في دورته القادمة ، على تجديد جهوده ، وأنه ينبغي لكافة الأطراف أن تقدم دليلا ملموسا على حسن النية وروح التقارب اللتين تعهدت بإبدائهما ، في القرار ٣٤٥٧ (د - ٣٠) .

وفيما يتعلق بالنظام الاجرائي ، فإن اقتراح كندا باعطاء الأسبقية للمسائل العملية مع فصلها عن الاطار الأوسع الذي يشمل مسائل المبدأ يبدو لنا مفيدا اذا ما ظلت المناقشات الدائرة بشأن المبادئ التوجيهية العامة تعكس حالة الجمود المعروفة للجميع . ونحن نرى في هذا الاقتراح محاولة لاجراء اتفاق عام بشأن المسائل العملية كل على حدة ، اتفاق يؤمل له أن يتسع نطاقه ليشمل المسائل التي يدور حولها جدل اكثر .

اننا لانزال نعتقد أنه سيكون من المستحب ، فضلا عن ذلك ، أن تعقد اللجنة الخاصة أكبر عدد ممكن من الاجتماعات ، وأن يقدم اليها الفريق العامل تقاريره عن أعماله بنفس الكثرة .

## الدانمرك

[الأصل : بالانكليزية]

مذكرة مؤرخة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ موجهة من الممثل  
الدائم للدانمرك لدى الأمم المتحدة الى رئيس اللجنة الخاصة  
المعنية بعمليات صيانة السلم وفريقها العامل

كانت حكومة الدانمرك ولا تزال تهتم اهتماما شديدا بعمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم ، كما هو معروف للجنة وللأمم المتحدة ككل . فقد اشترك أفراد من رعايا الدانمرك في معظم عمليات صيانة السلم ومهام المراقبة العسكرية التي أنشأتها الأمم المتحدة . فضلا عن ذلك أبدت الدانمرك وعيها بالحاجة الى هذه الأنشطة بأن اشتركت بتبرعات مالية في العديد من عمليات صيانة السلم .

وقد أعربت حكومة الدانمرك في عديد من المناسبات ، وعلى سبيل المثال في مذكرتها الموجهة الى الأمين العام في ١٤ آذار/مارس ١٩٧٢ ( A/AC.121/L.15 ) ، عن خيبة أملها الشديدة لأن الولاية الموكلة الى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم وفريقها العامل لا تزال بعيدة كل البعد عن التنفيذ ، ولأنه بالرغم من كل السنوات التي قضيت في المداولات ، فإنه لم يثبت أن من الممكن وضع مبادئ توجيهية متفق عليها لتنفيذ عمليات صيانة السلم وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

وتلتزم الدانمرك بشدة باعتقادها بأن عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم تعد أداة غاية في الأهمية في جهود المنظمة لصيانة أو استعادة السلم والأمن الدوليين وفقا للميثاق . ولا تستطيع عمليات صيانة السلم في حد ذاتها أن تحل المشاكل السياسية ، غير أنها تستطيع أن تساعد في تخفيف حدة التوتر بين الأطراف المتنازعة وذلك تخلق جوًا يمهّد للمفاوضات الواقعية فيما بينها . ومن ثم ينبغي ألا يدخر أي جهد في دراسة الطرق والوسائل الممكنة لوضع المبادئ التوجيهية اللازمة لمثل هذه العمليات أو في السعي الى إيجاد هذه الطرق والوسائل . ولهذا السبب ، فإن من المهم أن تعزز اللجنة الخاصة ، ولا سيما أعضاؤها الرئيسيين ، جهودها للتغلب على الخلاف الشديد القائم بشأن المسائل الأساسية ، السياسية منها والمؤسسية ، التي ينطوي عليها هذا الأمر .

ومن رأى حكومة الدانمرك أنه يجب مع ذلك على اللجنة الخاصة وفريقها العامل أن تقوم ، جنبا الى جنب مع هذه الجهود ، بتكريس اهتمامها للنظر في مسائل محدّدة تتعلق بالتنفيذ العملي لعمليات صيانة السلم ، على نحو ما ذكر في التقرير التاسع للفريق العامل وأكدته الجمعية العامة في قرارها ٣٤٥٧ ( د - ٣٠ ) . وفي حين أنه كان من الممكن دائما حتى الآن اقامة أنشطة صيانة السلم حينما تنشأ حاجة معترف بها الى ذلك ، فإن من الممكن عمل الكثير في الميادين

العملية لتعزيز مقدرة الأمم المتحدة على مواجهة احتياجات المستقبل بقدر أقل من الارتجال وعلى نحو أكثر كفاءة واقتصاداً . ويجب على الفريق العامل ، في هذا الصدد ، أن يبحث بصورة جدية مختلف الاقتراحات والمقترحات التي قدمتها البلدان الأعضاء المختلفة من قبل ، مثل وضع كتيب إرشاد للعمليات المقلدة ، والشروع في تدريب موظفين مختارين من المشتركين المحتملين في عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم ، سواء عن طريق المنظمة نفسها أو عن طريق البلدان الأعضاء بمفردها ، ووضع مبادئ توجيهية لإنشاء قوات احتياطية في دول أعضاء مختلفة تختار على أساس جغرافي واسع .

وينبغي للفريق العامل ، عند النظر في المسائل المحددة المتعلقة بالتنفيذ العملي لعمليات صيانة السلم ، أن يضع في الاعتبار الخبرات العملية المتحصلة من اشتراك البلدان الأعضاء في عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم . وفي هذا الصدد ، تريد الدانمرك أن تشير إلى الدراسة الخاصة التي أجريت عن القوات النوردية الاحتياطية لعمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم والتي عمت في عام ١٩٧٣ في الوثيقة A/SFC/165 .

وستكون الدانمرك ، بطبيعة الحال ، مستعدة دائماً لمواصلة إشراك الفريق العامل في خبرتها في عمليات صيانة السلم .

السويد

[الأصل : بالانكليزية]

رسالة مؤرخة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٧٦ موجهة من  
الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة الى رئيس  
اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم  
وفريقها العامل

أعربت حكومة السويد ، في رسالتي رد مؤرختين في ١٤ آذار/مارس ١٩٧٢ و ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧٣ بعثت بهما الى الأمين العام (A/AC.121/L.20 و A/AC.121/L.15) ، عن غيبة أملها الشديدة لأن الولاية الموكلة اليها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم لا تزال بعيدة كل البعد عن التنفيذ ، وانتهت الحكومة الفرصة لتحث الأعضاء الرئيسيين في اللجنة الخاصة على الظهار القدر اللازم من التكيف السياسي ، ولتعرب عن أملها في أن تثبت اللجنة ككل ، بعد ذلك ، انها قادرة على الوفاء بوعدها ببذل جهود جماعية من جديد لكسر حالة الجمود .

وكما يتضح من قرار الجمعية العامة ٣٤٥٧ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، ثبت أن تحقيق تقدم ملموس نحو اتمام وضع مبادئ توجيهية متفق عليها لتنفيذ عمليات صيانة السلم لم يكن ممكنا ، ولهذا السبب فليس أمام الحكومة السويدية الآن الا أن تكرر بأسف ابداء غيبة أملها .

وتحيط الحكومة السويدية علما بالرأى الذى أبدته اللجنة الخاصة وفريقها العامل بأن الأمر يتطلب مزيدا من الوقت ومزيدا من التكيف السياسي للتغلب على الخلافات الموجودة . وتعرب الحكومة السويدية عن أملها في أن يصبح من الممكن ، بعد كل سنوات المداولات هذه ، التغلب على الخلافات القائمة والتوصل الى اتفاق نهائي بشأن المبادئ التوجيهية .

وتلاحظ الحكومة السويدية أن اللجنة الخاصة وفريقها العامل يعتزمان تكريس الانتباه أيضا للنظر في سائل محددة متعلقة بالتنفيذ العملي لعمليات صيانة السلم . وتود الحكومة السويدية أن تبدي تأييدها لسياسة العمل هذه . وترى السويد ، بوصفها بلدا يسهم بأفراد عسكريين في جميع عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم ، ان من الضروري ، في هذا الصدد ، الاستفادة من الخبرات العملية المتحصلة من الاشتراك في عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم . وتبين جميع خبراتنا المتحصلة من تلك العمليات التي جرت حتى الآن أن التحضيرات المناسبة فيما يتعلق بالتنظيم والتدريب واستخدام قوات صيانة السلم تعد ذات أهمية حيوية .

ولقد أنشأت السويد بالفعل ، شأنها في ذلك شأن عدد من البلدان الأخرى ، قوات احتياطية وما شابهها من القوات تكون جاهزة للعمل باشعارات عاجلة في عمليات الأمم المتحدة

لصيانة السلم . ولا شك أن وجود مثل هذه القوات هو أحد المستلزمات الأساسية لتمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بعطيات فعالة في صيانة السلم .

ومن المستلزمات الأساسية الأخرى لقوات الأمم المتحدة لصيانة السلم توفر الأفراد المدربين تدريباً خاصاً على العمل . ولن يكون من الممكن تحقيق التكوين المستصوب لقوات صيانة السلم على قاعدة عريضة إلا إذا توفر مثل هؤلاء الأفراد من مختلف أنحاء العالم . ولهذه الأسباب ، ترى السويد أن من المهم إيلاء مزيد من الاهتمام للنواحي المتعلقة بالتدريب . وفي رأينا ، أن للأمم المتحدة دوراً هاماً تضطلع به لتسهيل جهود التدريب هذه وتنسيقها . واننا نأمل أن تمهد دراسة هذه المشاكل الطريق أمام مزيد من أنشطة التدريب ، ولا سيما على المستوى العملي .

كما نأمل أن تسهم الدراسة الخاصة المتعلقة بالقوات النورية الاحتياطية لعطيات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الأعمال التي ستجرى بعد ذلك بشأن التنفيذ العملي لعطيات صيانة السلم .

والسويد على استعداد لأن تشرك الفريق العامل في خبراتها في عطيات صيانة السلم .

## فنلندا

[الأصل : بالانكليزية]

رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦  
موجهة من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم  
المتحدة الى رئيس اللجنة الخاصة المعنية  
بعمليات صيانة السلم وفريقها العامل

ان فنلندا ، وفقا لسياسة الحياد التي تنتهجها ، لتؤيد الأمم المتحدة بوصفها الأداة الرئيسية لصيانة السلم والأمن الدوليين . ولقد اهتمت حكومة فنلندا اهتماما قويا وفعالا على نحو ثابت بعمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم وذلك بأن أسهمت بالرجال أو الأموال في كل عملية من عمليات صيانة السلم قامت بها الأمم المتحدة حتى الآن . فضلا عن ذلك ، قررت حكومة فنلندا في عام ١٩٦٨ ، بالتعاون الوثيق مع حكومات الدانمرك والسويد والنرويج ، انشاء كتيبة احتياطية ووضع ترتيبات أخرى بهدف تمكينها من الاستجابة على نحو فوري وفعال لأي طلب لخدماتها في عملية من عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم . وبفضل هذه الترتيبات كانت حكومة فنلندا على استعداد للعمل مباشرة حينما كان الأمين العام يطلب أية قوات .

وقد قامت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم ، منذ أن أنشأتها الجمعية العامة في عام ١٩٦٥ ، بجهود كبيرة لتنفيذ الولاية الموكلة اليها . وبالرغم من الاقرار الواسع النطاق بالاهمية الحيوية لأنشطة صيانة السلم في المساعي المبذولة لتعزيز المقدرة الشاملة للأمم المتحدة على صيانة السلم والأمن الدوليين ، فان الارادة السياسية للدول الأعضاء لا تزال غير ملموسة فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية المتفق عليها لعمليات صيانة السلم . ولهذا السبب فان من الطبيعي ان تبدى الدول الأعضاء نفاد صبرها على هذه الحال وان تعرب عن أملها مرارا وتكرارا في أن يتم الاتفاق على المبادئ التوجيهية لعمليات صيانة السلم . وان حكومتي تشاطرها هذه المشاعر وتعرب عن أملها في أن يواصل جميع أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم أعمالهم من أجل اتمام وضع مبادئ توجيهية متفق عليها . ويجب أن تمكن هذه المبادئ التوجيهية ، بطبيعة الحال ، من حل مسألة التمويل على نحو مرض .

وفي قرار الجمعية العامة ٣٤٥٧ ( د - ٣٠ ) ، طلب أيضا الى اللجنة الخاصة أن تركز اهتمامها للنظر في مسائل محددة تتعلق بالتنفيذ العملي لعمليات صيانة السلم . وتشارك أيضا حكومة فنلندا في الرأي القائل بأنه يجب ايلاء مزيد من الاهتمام لمشاكل التشغيل العملي . وبصفة خاصة يجب الاستفادة من الخبرات العملية المتحصلة في قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، ويتبين من خبراتنا المستحصلة من عمليات صيانة السلم هذه ، وكذلك من العمليات الأخرى التي نفذتها الأمم المتحدة حتى الآن ، فيمسا يتبين ، ان

التواجد الفوري للكثائب القومية المناسبة وكذلك الاستعدادات المناسبة فيما يتعلق بالتنظيم والتدريب واستخدام قوات صيانة السلم ، تعد ذات أهمية حيوية .

ومبدأ التمثيل الجغرافي الواسع ضروري للتوازن السياسي في عمليات صيانة السلم ، وقد أنجز هنا بعض التقدم في السنوات الأخيرة . وفي هذا الصدد ، يجب كذلك إيلاء الاهتمام لاتاحة الفرص أمام المراقبين والكثائب من المشتركين المحتملين في جميع المناطق الجغرافية للحصول على التدريب الضروري لأعمال صيانة السلم ، ولهذا السبب فإننا نؤيد الفكرة التي أبديت من قبل بأن تضطلع الأمم المتحدة بدور خاص في تسهيل وتنسيق جهود التدريب في البلدان المحتمل اشتراكها . كما يجب إيلاء الاعتبار للنواحي العملية من صيانة السلم مثل اعداد الكتيبات الارشادية عن مشاكل التشغيل المتعلقة بصيانة السلم .

وتود الحكومة الفنلندية أن تسترعي انتباه أعضاء الفريق العامل ، في هذا الصدد ، إلى الدراسة الخاصة المتعلقة بالقوات النوردية الاحتياطية لعمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم ، التي اشتركت في اعدادها الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج في تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٢ والسوادة في الوثيقة A/SPC/165 من وثائق الأمم المتحدة .

وستكون حكومة فنلندا مستعدة لاشراك الفريق العامل في خبرتها في عمليات صيانة السلم .

## النمسا

[الأصل : بالانكليزية]

بيان أدلى به ممثل النمسا في ١٥ تشرين الأول /أكتوبر  
١٩٧٦ في اجتماع الفريق العامل التابع للجنة الخاصة  
المعنية بعمليات صيانة السلم

بالرغم من أن النمسا ليست عضوا في الفريق العامل فإن وفدي كان ولا يزال يعلق أهمية  
كبيرة على أعمال الفريق ، لا لأن بلدي عضو في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم وحسب،  
بل ، وبصفة خاصة ، لأنه أسهم لسنوات عديدة بالأفراد العسكريين وغيرهم لمختلف عمليات الأمم  
المتحدة ، ولا سيما قوة الأمم المتحدة في قبرص وقوة الطوارئ الثانية التابعة للأمم المتحدة وقوة  
الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك .

ومما يعترف به ويقدر على نطاق واسع أن فصائل الأمم المتحدة أثبتت أنها تضطلع بمهامها  
وأهدافها وتنفذها — أحيانا تكون تحت ظروف غاية في الصعوبة — على أكفأ نحو ، ومن المؤسف جدا  
أن الفريق العامل على مدى الاحدى عشرة سنة التي انقضت منذ انشائه لم يكن ناجحا تماما ، لسوء  
الحظ ، كما كانت مختلف قوات الأمم المتحدة . ومع ذلك ، فإني أعتقد ، أن هناك بعض الأمـل  
والشعور — اذا وضعنا في الاعتبار نتيجة الاجتماعات التي عقدت خلال الأيام الأخيرة والاستعداد  
الذي أبدته كل الوفود للتعاون — بأن باستطاعة هذا الفريق حقا أن ينجح تقدا في وضع مبادئ  
توجيهية لعمليات صيانة السلم والاتفاق عليها مما سيجعل بعض نواحيها أكثر قبولا لدى بعض  
الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، كما أن أية إنجازات محتملة في أعمال هذا الفريق سيكون لها  
تأثير على قيام كل فرد بوظيفته وعلى رفاهيته في الميدان — الأمر الذي يعلق عليه بلدي أهمية  
كبيرة ، كما أنني واثق ان كل البلدان التي ارسلت كتائب الى مسارح العمليات تعلق عليه أيضا  
نفس الأهمية . فقد تبين من الحوادث والخسائر المأساوية التي وقعت في الماضي مدى خطورة  
الظروف التي يتختم على الأفراد العسكريين أحيانا أن يقوموا في ظلها بواجباتهم الشاقة فـي  
صيانة السلم لمصلحتنا جميعا . ويعزني جدا أن أقول أيضا ان العديد من رعايا النمسا قد فقدوا  
أرواحهم أو فقدوا أعضاء من أجسادهم بينما كانوا يؤدون واجباتهم في خدمات الأمم المتحدة من أجل  
السلم .

ولهذا السبب فإني أرى ان من البديهي والمهم جدا أنه قد أضيف مجال جديد للعمل  
الذي يضطلع به الفريق العامل الى مسؤولياته السابقة ، الا وهو دراسة مسائل محددة تتصل  
بالتنفيذ العملي لعمليات صيانة السلم .

ولقد درست بعناية شديدة الرسائل التي وجهتها اليكم ، ردا على رسالتكم المؤرخة في  
١٩ أيار /مايو ١٩٧٦ ، الوفود المحترمة لاييطاليا والدانمرك والسويد وفنلندا وكندا واليونان ،

وسأكون سمنا جدا اذا اعتبرتم هذا البيان أيضا ردا على رسالتكم الى الوفد النسائى ، وأوردتموه في تقرير الفريق العامل ، وسنوفر نسخا منه لجميع الوفود الحاضرة . وكنا قد أعربنا من قبل ، في رسالة سابقة اليكم مؤرخة في ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٦ عن اهتمامنا الخاص بالاشتراك في اجتماعات هذا الفريق .

ومن الاهتمامات الرئيسية الواردة في رسائل الوفود المذكورة آنفا مسألة التدريب السليم لأفراد صيانة السلم . وليس هذا الاهتمام حديثا ، فقد طرح على مدى سنوات كثيرة مضت . وقد يجوز لي أن أشير الى المقترحات السابقة التي اقترحها في هذا الصدد مثل كندا المحترم والبيان الذى أدلى به يوم الجمعة الماضى زميلي السويدي المجل .

ان أعضاء كتائب الأمم المتحدة غالبا ما يواجهون مشاكل شتى لدى ادائهم لواجباتهم نظرا لاختلاف ظروف التشغيل والاستخدام بالمقارنة ببلدانهم الأصلية . وبالإضافة الى ذلك ، فإن عمليات صيانة السلم اعتباراتها الخاصة التي ينتحتم على كل فرد في الميدان أن يستوفيهها . ولهذا السبب ، فإننا نشترك في الاهتمام بايجاد التدريب المناسب لهؤلاء الأفراد على النحو الوارد في الرسائل المذكورة آنفا . كما أود أن استمعي انتباه المندوبين المحترمين الى مقدمة تقرير الأمين العام لعام ١٩٧٤ عن أعمال المنظمة (أ) ، التي قال فيها :

"أوضحت الخبرة العملية أن التدريب المسبق على طرائق صيانة السلم ذو قيمة كبيرة ، ولا سيما في المراحل المبكرة لعملية من عمليات صيانة السلم . ولهذا السبب ، فإنني آمل أن يتم انجاز مزيد من التقدم في ادخال التدريب على عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم في برامج الجيوش القومية للدول الأعضاء " .

ولم يرد الينا حتى الآن أى شيء عن التقدم المنجز في تنفيذ البرامج ذات الصلة فني الجيوش القومية للدول الأعضاء . وليس من المؤكد ما اذا كانت كل الدول الأعضاء في موقف يمئنها في نهاية الأمر من تنفيذ ذلك البرنامج ذى المستوى التقني العالي ومن تنفيذ الطرائق المناسبة . ومن الناحية الأخرى ، فإن أحد الأهداف الأولية للأمم المتحدة هو ضمان تمثيل جغرافى واسع وعادل عند انشاء قوات صيانة السلم .

ولهذا أود أن أقترح تنظيم حلقات دراسية اقليمية — تحت رعاية الأمم المتحدة وارشادها — في جميع المجموعات الاقليمية لضمان تدريب كفى ومناسب للأفراد العسكريين . وقد اشتركت حتى الآن دول أعضاء من جميع المجموعات الاقليمية الخمس في عمليات صيانة السلم ، وانني على ثقة من أنها مستعدة لتقديم معرفتها وخبرتها واقتسامها مع غيرها من البلدان . وستكون النساء على استعداد لتوفير بعض مؤلفي التدريب المؤهلين لمثل هذه الأغراض فيما يتعلق بمنطقةتنا .

( أ ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ١ ألف (A/9601/Add.1) ، صفحة ٥ .

وبعد انشاء هذه الحلقات الدراسية على أساس منتظم ووضع جدول لها ، فقد تشعر هذه البلدان انها تريد النظر في أمر تعاون أوثق وتبادل للآراء فيما بينها ، الأمر الذي يمكن أيضا تحقيقه دون مسؤوليات رئيسية ، أى بتنظيم أو انشاء حلقة دراسية اقليمية عن التدريب يكون الاشتراك فيها على أساس جغرافي واسع وعادل كما هو الهدف بالنسبة لقوات الأمم المتحدة ذاتها .

ويدرك الوفد المساوى تماما ما لهذا المقترح من جوانب كثيرة التنوع ، وهو يود أن يقدمه لتتناول فيه الوفود الموقرة في الوقت المناسب .

## اليونان

[الأصل : بالانكليزية]

مذكورة من القائم بالأعمال بالنيابة لليونان لدى  
الأمم المتحدة موجهة الى رئيس اللجنة الخاصة  
السعنية بعمليات صيانة السلم وفريقها العامل

أوضح سعادة السيد ديمترى س. بيتسيوس ، وزير خارجية اليونان ، موقف اليونان بشأن  
أنشطة الأمم المتحدة لصيانة السلم ، في البيان الذي أدلى به في ٢٥ أيلول /سبتمبر ١٩٧٥ أمام  
الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، حينما قال :

” اننا نعلق أهمية خاصة على تعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة وتعزيز السلم  
والأمن الدوليين . فقد اضطلعت الأمم المتحدة بكل تأكيد بدور ايجابي حتى الآن في منع  
المنازعات المسلحة ، ولا سيما العمل على الابقاء على المواجهات في إطار محلي وعلى تعزيز  
فض الاشتباك بين جوانب المواجهة . وأرى ان من واجبي ان أؤكد بصفة خاصة ، وان أعبر  
عن أعظم آيات التقدير للطريقة التي أدت بها قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم ونطاقها في  
قبرص في ظروف صعبة جدا بل وأحيانا غاية في الخطورة ” ( ب ) .

ان فعالية عمليات صيانة السلم أمر ذو أهمية مباشرة لليونان نظرا لوجود قوة الأمم المتحدة  
في قبرص منذ عام ١٩٦٤ ، التي زادت من أهميتها كثيرا الأحداث التي وقعت في تموز /يولييه —  
آب /أغسطس ١٩٧٤ . وبصفة عامة ، فان اليونان تؤيد وجود قوات صيانة السلم بهذه والابقاء عليها ،  
حيث ان ذلك يشكل ضمانا للسلم والأمن الدوليين .

ويتوقف الاستخدام الأوسع لقوات صيانة السلم على وجود قبول أعم للأمم المتحدة بوصفها  
وسيلة لصيانة السلم والأمن الدوليين . وعلى مستوى التنفيذ ، هناك حاجة حقيقية الى حماية  
التنفيذ غير المقيد لمهام صيانة السلم . ويبدو ان من المستصوب ، بهذه الغاية ، انشاء قوة متينة  
لصيانة السلم ، وبالتالي أكثر فعالية ، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير عدد أكبر من الأفراد ومعدات  
أفضل .

وسيكون من الضروري أيضا اتخاذ التدابير المناسبة من أجل منع القوات القومية من مهاجمة  
قوات صيانة السلم ، أو من ممارسة الضغط عليها ، أو من عرقلة عملياتها بأي حال من الأحوال . فقد  
ساجت القوات القومية مرارا وتكرارا قوات صيانة السلم وأحدثت فيها خسائر في الأرواح . ومن المناسب

( ب ) المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، الجلسة العامة ٢٣٦٢ .

في هذا الصدد الإشارة إلى قرار مجلس الأمن ٣٥٩ (١٩٧٤) المؤرخ في ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٤ ، الذي أبدى فيه المجلس أسفه الشديد لكون بعض أعضاء قوة الأمم المتحدة في قبرص قد قتلوا أو جرحوا ، وطالب إلى الأطراف المعنية أن تحترم احتراماً كاملاً المركز الدولي لقوة الأمم المتحدة ، وأكد على المبدأ الجوهري القائل بأنه يجب على الأطراف ، تحت جميع الظروف ، احترام مركز أعضاء قوات الأمم المتحدة في قبرص وسلامتهم .

ويجب على الأمم المتحدة أن ترد بصورة أقوى على الهجمات التي تشن ضد قوات صيانة السلم التابعة لها وذلك من أجل منع انتشار مثل هذه الهجمات التي قد تثير الشكوك حول جدوى هيئات صيانة السلم نفسها . ولهذا السبب يبدو أن هناك حاجة إلى نظام للإدانة الدولية الفورية والتلقائية والفعالة لمثل هذه الهجمات . وإذا لم يستخدم مثل هذا النظام ، فإن قيام قوات الأمم المتحدة بتنفيذ عمليات صيانة السلم سيصبح مشيراً للمشاكل ، ولن تسهم الدول الأعضاء بالقوات ، وقد ينهار نظام صيانة السلم بأكمله .

— — — — —